HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

أثر الإنفَاق العام على النمو الاقتصادي في السودان 1993 - 2017م

د. يوسف الحاج هارون يوسف[1]

1 أستاذ مساعد قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية – جامعة الجنينة – السودان
بريد الكتروني: yousifelhaj50@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/01م تاريخ القبول: 2021/05/04م

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993– 2017م وتحليل سياسة الإنفاق العام في السودان في ظل حدة المشاكل المالية في السودان. افترضت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتوضيح حجم وتطور الإنفاق العام وهيكله في السودان وتأثيره على النمو الاقتصادي واستخدمت المنهج الإحصائي المعتمد على أسلوب الاقتصاد القياسي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج ARDL. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الإنفاق العام يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المدى القصير, بينما يكون أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ايجابياً في المدى الطويل. ومن النتائج أيضاً وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة وضع سياسة اتفاقية طويلة المدى واضحة الأهداف تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الاتفاقية ذات القيمة المرتفعة الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، النمو الاقتصادي.

RESEARCH ARTICLE

THE IMPACT OF PUBLIC SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN SUDAN 1993-2017

Yousif ELhaj Haroun Yousif[1]

[1] Assistant Professor, Department of Economics - Faculty of Economics and Social Studies - University of El Geneina – Sudan.
Email: yousifelhaj50@gmail.com

Published at 01/06/2021 **Accepted at 04/05/2021**

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of public spending on economic growth in Sudan during the period 1993 - 2017, and to analyze public spending policy in Sudan in light of the severity of financial problems in Sudan. the study assumed a positive statistically significant relationship between public spending and real GDP. The study used the descriptive and analytical approach in order to clarify the size and development of public spending and its structure in Sudan and its impact on economic growth. the statistical approach based on econometrics method was used to analyze the date and the test hypotheses using the ARDL program. Among the most important finding of the study, public spending negatively affects economic growth in the short term , while the impact of public spending on economic growth is positive in the long term. among the results is the existence of the a long term equilibrium relationship between public spending and economic growth. Among important recommendations reached by the study is the development of along-term spending policy with clear objectives based on selecting projects and exiting the policy of implementing high – value spending projects, which has a negative impact on economic growth rates.

Key Words: Public Spending, Economic Growth.

المقدمة:

تبرز أهمية الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية، والتي تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي يبرز مدى أهميتها وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضرورياً لتحقيق التوازن الاقتصادي وتجنباً لأزمات, كما تستخدم الحكومات الإنفاق الحكومي كأحد الأدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور.

وتعد مسألة تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسة لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي, وذلك بسبب الدور الرئيسي والحيوي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن، وتحقيق أهداف البلاد. ويعتبر القطاع الحكومي مكوناً هاماً من مكونات الاقتصاد, وبالنسبة للاقتصاد السوداني فقد بلغت مساهمة الإنفاق العام في العام 2017م من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي, وهذا يعكس مدى أهمية الإنفاق الحكومي بمكوناته المختلفة.

مشكلة الدراسة:

أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في العديد من الدول عن وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي, وذلك لان الإنفاق الحكومي هو احد أدوات السياسة المالية فيكون له انعكاس على النمو الاقتصادي, حيث أن تدخل الدولة من خلال سياساتها المالية يشكل حافزاً على زيادة الإنتاج. لذلك يأتي تساؤل الدراسة:

1. ما هو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993 – 2017؟.
2. هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟.

فرضيات الدراسة:

بناء على أسئلة الدراسة جاءت الفرضيات في الآتي:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
2. هناك علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري تبرز أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي, وإبراز تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي, أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة, كما تكمن أهمية الدراسة في بيان أهمية هذا الموضوع لمتخذي القرارات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

1. بيان تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1993– 2017م.
2. إلقاء الضوء على الإنفاق الحكومي في السودان وتحليل اتجاهاته وأنماطه.
3. إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع الاقتصادي وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
4. تحليل سياسة الإنفاق الحكومي في السودان في ظل حدة المشاكل المالية في السودان.

منهجية الدراسة:

ولتحقيق أغراض الدراسة سيتم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والكمي على النحو التالي: استخدم المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة لأنه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وهو يناسب الظاهرة موضوع الدراسة, وذلك لتوضيح حجم وتطور الإنفاق العام وهيكله في السودان وتأثيره على النمو الاقتصادي, وسيتم استخدام المصادر الثانوية في هذه الدراسة، ويستخدم المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق العام كأحد محددات النمو على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك من خلال اختبار العلاقة بين المتغيرات, حيث يتم ذلك باستخدام برنامج التحليل ARDL.

حدود الدراسة:

في إطار المكاني تم التركيز على السودان, إما في إطار الزمني سيتم بناء نموذج قياسي خلال الفترة (1993 – 2017م).

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في التعرف على سياسة الإنفاق الحكومي في السودان ومدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في السودان.

والسبب الثاني الرغبة في تقديم توصيات تساعد الحكومة في تحقيق نمو اقتصادي، لما له من أهمية بالغة لمتخذي القرارات في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها السودان.

الدراسات السابقة:

1. دراسة عمر محمود أبوعيده (2015):

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1995 – 2013م) ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الإحصائي الوصفي، وكذلك على التحليل القياسي. من أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الإنفاق الحكومي بأنواعه الإجمالية (الجارية، والتطويري)، كذلك وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي بشقيه الإجمالي والجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تثبت العلاقة السببية بين النفقات الحكومية التطويرية والنمو الاقتصادي، ولم تثبت معنوية النفقات الحكومية التطويرية في علاقتها وارتباطها مع الناتج المحلي الإجمالي. وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من البحث في هذا المجال.

2. دراسة العيسى (2006):

هدفت الدراسة إلى تقدير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت من العام 1970م إلى 2002م والإمارات العربية المتحدة من العام 1972 إلى عام 2002م، وقد تم استخدام المنهجين الوصفي والكمي من خلال توضيح تطور حجم الإنفاق وهيكلته ووضع الموازنة في البلدان الثلاثة، وبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي من خلال نموذج انحدار خطي متعدد يشمل النمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي وعدد من المتغيرات المستقلة والتي تشمل الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتكوين الرأسمالي الثابت ومتغير صوري يعكس المراحل الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول نتيجة لتغيرات أسعار النفط.

وقد بينت الدراسة تباين أراء المدارس الاقتصادية حول أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي, وأن من أهم الصفات الاقتصادية المشتركة بين الدول محل الدراسة تتمثل في الاعتماد على النفط والاعتماد على العمالة الوافدة بشكل كبير، وأن انخفاض أسعار النفط وإيراداته أثر بالمرتبة الأولى على النفقات الرأسمالية بينما كان أثره محدوداً على الإنفاق الجاري، والسبب أن الجزء الأكبر من النفقات الجارية عبارة عن رواتب وأجور، الأمر الذي جعل التقليل منها تعارض مع متطلبات التنمية، بالإضافة إلى اكتمال مشروعات البنية التحتية.

وأوصت الدراسة أن للإنفاق الحكومي تأثيراً معنوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي, لذلك يجب الاعتماد على الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية في رسم خطط التنمية الاقتصادية, وبصفة خاصة طويلة الأجل ضرورة تنويع الإنتاج في الدول محل الدراسة حتى لا يتم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو إيرادات النفط لما لهو من أثار سلبية على الاقتصاد نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية كما حدث في فترة الثمانينات، وأن الإنفاق الحكومي محدد مهم من محددات النمو، لذلك على الدول محل الدراسة الاهتمام بالإنفاق على العوامل التي تدعم التنمية البشرية مثل التعليم والصحة والإعانات الاجتماعية, والاعتماد على القطاع الخاص.

3. دراسة محمد جبريل فضل الله (2012):

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد السوداني يعاني من إختلالات كبيرة في المؤشرات الداخلية والخارجية من ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. وهدفت الدراسة إلى توضيح أثار السياسات المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي وإلى أي مدى ساهمت هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان. وتوصلت الدراسة إلى عدم وضوح السياسات المالية خاصة فيما يتعلق بجانب تخفيض الإنفاق العام والكيفية التي يمكن تنفيذ هذه السياسات عبرها, بالإضافة إلى عدم الاتساق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في إدارة السيولة وتخصيص الموارد المالية للقطاعات الإنتاجية. وأوصت الدراسة إلى ضرورة رسم سياسة مالية محكمة في مجال الإيرادات والنفقات العامة والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية خاصة فيما يتعلق بتوجيه الموارد المالية للقطاعات الإنتاجية وضبط المعروض من النقود وتخفيض عجز الموازنة وذلك بوقف التوسع في الإنفاق الجاري, مع ضرورة تقليص النظام الإداري الفيدرالي.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث توضيح أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية.

2. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب، بالإضافة إلى الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.

3. من أوجه اختلاف الدارسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (1993 – 2017م).

الإنفاق الحكومي:

تمهيدي: يعتبر الإنفاق الحكومي أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وتكتسب دراستها جانباً مهماً وحيوياً في الدراسات المالية، كما يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي فهي

بذالك تعكس جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات سعياً منها لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن.

يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياساتها الاقتصادية، وسنتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق الحكومي.

أولاً. تعريف الإنفاق الحكومي:

يعرف الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عام. وتعرف كذلك بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة (كريم بودخدع،2001, ص30). أو بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة (محمد عباس، 2003، ص68).

ثانياً. أشكال الإنفاق الحكومي:

تكون النفقة العمومية في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق الحكومي باستخدام مبلغ نقدي ثمناً لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العمومية وثمن رؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية والمنح والمساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

مما لاشك فيه أن استخدم الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العمومية التي تقوم الدولة، وهذا يرجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها في الآتي:

– إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث من ترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العمومية ضماناً لحسن استخدامها وفقا للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة وفقاً للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة.

– أن انتشار مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على أعمالهم بدون أجر لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته.

– أن الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية ويؤدي إلى سوء في التدقيق، وقد يؤدي الانحياز إلى بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

ثالثاً. مصادر الإنفاق الحكومي:

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العمومية إلا إذا أصدرت من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية، الولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة (سمير بن عباس، 2012م، ص34).

رابعاً. أهداف الإنفاق الحكومي:

هو إشباع حاجة العامة أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد. ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمراً نسبياً يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحرير الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام (محمود حسين وزكريا حمد، 2007، ص121).

خامساً. تقسيمات الإنفاق الحكومي:

تستند تقسيمات الإنفاق الحكومي إلى عدة معايير محددة، وعليه سيتم التطرق إلى التقسيمات العلمية (الاقتصادية) للنفقات العمومية. يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات العمومية على ثلاث معايير رئيسية وهي:

1. معيار الدورية (التكرار): استناداً إلى معيار الدورية يمكن التميز بين نوعين من النفقات العمومية:

– النفقات العامة الدورية: وهي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام، وتندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم، كما تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.

– النفقات العامة غير الدورية: والمقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية، كما أنها قد تظهر في أوقات غير منتظرة (كالكوارث الطبيعية والحروب) مما يصعب التوقع بحجمها، إذن أنها غالباً ما تمول من إيرادات غير عادية كالاقتراض.

2. معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه: يمكن التميز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات: النفقات الحقيقية والنفقات غير الحقيقية (التحويلية).

– النفقات الحقيقية: ترمي إلى الإنتاج الوطني أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفر خدمات وسلع ضرورية لسير مصالحها، وعليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة.

– النفقات غير الحقيقية: إذ أنها لا تزيد في الإنتاج الوطني وتقتصر على إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات.

3. معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقة العامة تبعاً للغرض الذي تؤديه، أي تبعاً لأثارها العائد على المجتمع وخاصة الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:

– النفقات الإدارية: هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين.

– النفقات الاجتماعية: الرامية أساس التحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي.

– النفقات الاقتصادية: تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي، دفعاً لاستثمار وتمتين البني التحتية.

4. معيار الشمولية: كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى:

– النفقات المركزية أو الوطنية: هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية، وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء، والأمن.

– النفقات المحلية: هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل لجماعات المحلية كالبلديات والولايات (محمود حسين وزكريا حمد، نفس المصدر، ص122).

سادساً. قواعد الإنفاق الحكومي:

1. قاعدة المنفعة القصوى: تعني قاعدة المنفعة القصوى أن تهدف النفقات إلى اكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع. إن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا يقتصر على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كذلك يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد, ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع, مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية.

2. قاعدة الاقتصاد والتدبير: تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير، ويتم تطبيق هذه القاعدة يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة، كما يقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية وتعاونها لتقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفين (سمير بن عباس، مرجع سابق، ص4).

سابعاً. حدود الإنفاق الحكومي:

تمثل النفقات مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن الوصول إليه في اقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام. وهناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين 5 – 25%. إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية وبالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة, وتختلف من دولة إلى أخرى (قدي عبد المجيد، 2005م، ص179). وأهم هذه العوامل: دور الدولة، المقدرة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي.

ثامناً. ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي:

وتبين هذا من خلال الدراسة التي أجراها الألماني (أدولففاجن) بخصوص تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث صاغ القانون الاقتصادي (قانون فاجنر)، والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدل معين من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع باتساع نشاط الدولة (نامية أو متقدمة) ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ترجع إلى ما يلي: (محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 60)

1. الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي: انخفاض قيمة النقود – اختلاف طرق المحاسبة الحكومية – التزايد السكاني – التوسع الإقليمي.

2. الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي: زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي– اتساع الدور الاجتماعي للدولة – تغيير الدور السياسي للدولة – أثر الحرب.

تاسعاً. الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

تتعرض النفقات العامة بآثارها على حزمة من المؤشرات الاقتصادية يمكن أن نسوقها في الأتي:

1. الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني:

– زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، ومنه الزيادة في الإنتاج والناتج الوطني.

– إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبباً في زيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم، الصحة، الثقافة.

2. الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:

عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية (الدفاع، الأمن، التعليم, ...) وشراء سلع استهلاكية (ملابس، مستلزمات وأدوية, ...) فأنها تسهم في زيادة الاستهلاك الوطني.

3. أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:

وذلك من خلال إجراء تعديلات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية على التوزيع الأولى فيما يسعى عادة توزيع الدخل الوطني، أي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية.

4. أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي:

حيث يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري، جراء الزيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم الاستثمار، والعكس صحيح.

النمو الاقتصادي:

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون، إذ يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل، وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

أولاً. تعريف النمو الاقتصادي:

هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، ويعرف أيضاً أّنه الزيادة في سّلم مناخات الإنتاج الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور التكنولوجي (ميشيل تودار، 2006 ، ص31).

هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية: (محمد ناجي، 2001 ، ص70)

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وعلى ضوء ذلك يكون:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان

ثانياً. محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة محددات لنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، وحيث نجد من أهمها: تراكم رأس المال المادي؛ الابتكار والاختراع؛ رأس المال البشري: (عبد الغار غطاس، 2006, ص 25).

1. تراكم رأس المال المادي: إن المزيد من أدوات الإنتاج في عمليات الإنتاج تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد والمزيد من الناتج من السلع والخدمات، وبالتالي يصبح الناتج للفرد من تراكم رأس المال مرتفعاً، أن رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو، وعموماً فطالما تتوافر لأي مجتمع فرص الاستثمار التي لم تكن مطروحة من قبل فإنه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أثر رأس المال المادي في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة في غضون القرن الماضي، فبالرغم من الكميات الضخمة من رأس المال المادي المستخدم في تلك المرحلة من تطور الاقتصاد الأمريكي إلا أن نسبة الناتج لرأس المال قد ظلت ثابتة ولم تتدهور وبالمثل فلم يكن اتجاه تنازلي في معدل العائد على رأس المال، مما يوحى بحقيقة بالغة الأهمية وهي أن فرص الاستثمار قد توسعت بنفس سرعة توسع الاستثمار في السلع الرأسمالية.

2. الابتكار والاختراع: إن المعرفة والابتكارات أيضاً يمكن أن يساهما بدرجة كبيرة في نمو الدخل القومي، أن جزءاً من موارد المجتمع الموجهة لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للتقادم، وبالتالي فإن الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال، وهذا النوع من الزيادة في الدخل يمكن أن يتحقق إما من خلال تقدم المعرفة الفنية داخل المجتمع وإما من خلال استيرادها من الخارج. إن الدول الأقل تقدماً يمكن أن تقوم بإحلال رأس المال القديم برأس المال الجديد وهذا ما يطلق عليه بالأساليب الفنية في الإنتاج التي كانت من قبل متبعة في الخارج والتي لم تتمكن هذه الدول من أن تستفيد منها بعد في تنمية اقتصادياتها، أما الدول الأكثر تقدماً فإنه يتعين عليها أداء مهمة أصعب بكثير إذ ينبغي عليها تطوير الأساليب الفنية الجديدة عن طريق المضي في إجراء البحوث والدراسات بغية ابتكار أساليب أخرى أكثر تطوراً، ومع ذلك فالدليل القائم حالياً حول ما يسمى (بالفجوة التكنولوجية) إن يوحى بأن هناك مجالاً للابتكار والاختراع يتجاوز مجرد نقل الإنجازات الأجنبية في حقول التقنية إلى الدول النامية.

3. رأس المال البشري: يعتبر عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج التي تساهم في العملية الإنتاجية، إلا أنه يختلف من نوع إلى آخر من الميكانيكي الماهر إلى المهندس أو إلى الأستاذ وذلك نظراً لأن ما ينتجه أي منهم في وحدة زمن أو ساعة مثلاً يحقق للمجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون.

فمن الملاحظ أن نوعية العمل ترتبط إيجابياً ببعض الأمور المهمة منها التحسينات في صحة الإنسان وطول أعمره، وهذه الأمور بطبيعة الحال مرغوبة كأهداف في حد ذاتها ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية. ومن جهة ثانية فهي تحدد نوعية رأس المال البشري المتاح بمختلف مستوياته للارتقاء بالعمليات

الإنتاجية، كما أن كل الدراسات تشير إلى أن التعليم المتقدم أو التدريب الفني المتطور يعملان على زيادة الناتج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة مع زيادة متوسط ناتج الفرد. بصفة عامة فكلما طالت فترة تعليم العامل أو تدريبه يصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرات التي عادة ما ترافق عمليات النمو. (عبد الغار غطاس، مرجع سابق, ص 25 – 27)

العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم الأبعاد الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي وذلك بسبب الدور الرئيسي والحكومي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق أهداف الدولة، ومن خلاله يمكن استقراء واقع ومستقبل التوظيف وحجم الطلب واتجاهات التكوين الرأسمالي واتجاهات الأسعار والتي تعد بشكل عام مرآة للنمو الاقتصادي .

ويعتبر موضوع الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي من الموضوعات التي بحثت من جوانب متعددة ومختلفة فعلى سبيل المثال يشير القريني إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية يتوقف على حد كبير على قدرة هذه الدول على الإنفاق على التعليم والصحة والأمن والدفاع والبنية التحتية.

الإنفاق العام في السودان:

يمكن تعريف النفقات العامة بأنها أموال الدولة التي تنفقها لإنجاز خدمات عامة يستفيد منها المجتمع، ويلاحظ أن نفقات الحكومة المركزية توجه لتحقيق الخدمات العامة دون انتظار عائد معين مقابل هذه الخدمات. وبهذا المفهوم فإن الإنفاق الحكومي المركزي ينبغي أن يكون إنفاقاً عاماً يستفيد منه جميع أفراد المجتمع. ويتكون الإنفاق العام في السودان من أجزاء رئيسية ثلاثة هي: إنفاق الحكومة المركزية، الإنفاق على الحكم المحلي، الإنفاق على التنمية.

الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1993– 2018م، نتيجة للدور الذي يلعبه في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات الأمر الذي أدى إلى رفع مستويات الأسعار.

جدول (1) النفقات العامة في السودان ومعدلات نموها خلال الفترة 1993– 2017م (القيمة بملايين الجنيهات)

العام	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة
1993	98,941.1	
1994	119,436	
1995	217,600	
1996	1,197	
1997م	1,173.8	%41
1998م	1,163	%34
1999م	1,964.2	%68.9

2000م	35,220	%69
2001م	41,860	%18.9
2002م	51,790	%23.7
2003م	73,900	%42.7
2004م	110,380	%49.6
2005م	138,530	%25.5
2006م	17,096.2	%18.7
2007م	20,806.1	%21.7
2008م	22,440	%19.5
2009م	20,025.9	%25.9
2010م	24,162	%38
2011م	28,573	%20.7
2012م	26,272	%18.3
2013م	36,178.5	%37.8
2014م	55,632	%53.8
2015م	61,476	%10.5
2016م	69,099.6	%12
2017م	91,368	%33

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مختلفة للفترة 1993– 2017م.

يلاحظ من هذا الجدول:

1. شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات 1993– 2011م حيث ارتفع من (1,197) مليون جنيه عام 1996م، إلى (28,573) مليون جنيه في عام 2011م، أي أن الإنفاق الحكومي قد زاد (1،742) مرة في عام 2011م، عن ما كان عليه في عام 1990م.

2. زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات نمو متصاعدة خلال الفترة الممتدة من عام1997م وحتى عام 2000م، حيث ارتفعت معدلات نموه من (41%) عام1997م، إلى (69%) عام 2000م ويعزى الارتفاع في الإنفاق الحكومي إلى عدة أسباب منها: زيادة الإنفاق على تنفيذ وبناء مشروعات البنية التحتية، وزيادة الإنفاق على الحرب الأهلية في الجنوب وتأمين الجبهة الداخلية.

3. شهدت الفترة 2001– 2016م تذبذباً في معدلات نمو الإنفاق الحكومي، حيث انخفضت من (18.9%) عام 2001م، إلى (10.5%) في عام 2015م، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة (13%) في المتوسط، إن تراجع تذبذب معدلات نمو الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة يعود إلى فقدان السودان إيراداته النفطية جراء انفصال الجنوب.

النمو الاقتصادي في السودان:

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومعدل النمو الاقتصادي 1993- 2017م (القيمة بالآف الجنيهات)

العام	معدل النمو الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1993م	4.6	9.471.00	86009
1994م	1.0	9.566.00	175356.3
1995م	6.5	10.140	4049.74
1996م	11.6	10478.1	11.312
1997م	6.1	16.137.4	11.998
1998م	8.2	21.935.9	12.986
1999م	4.2	27.058.8	13.536
2000م	8.4	33.662.7	14.672
2001م	6.4	40.658.6	16.256
2002م	6.7	47.756.1	17.232
2003م	6.1	55.733.8	18.316
2004م	6.4	68.721.4	19.257
2005م	8.7	85.707.1	20.344
2006م	10.4	98.718.8	22.353
2007م	8.3	114.017.5	24.158
2008م	7.8	127.746.9	26.032
2009م	6.1	141.707.3	28.110
2010م	5.5	162.204.0	29.300
2011م	5.1	186.689.9	27.000
2012م	1.1	243.412.8	27.300
2013م	4.4	294.630.2	280690
2014م	2.7	475.827.8	290411
2015م	4.3	582.936.71	304659
2016م	4.9	693.514.0	346200
2017	3.2	117.500.00	20.8600

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني بيانات لسنوات مختلفة

يلاحظ من الجدول (2) أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومعدل النمو الاقتصادي في تأرجح بين الزيادة والنقصان خاصة معدل النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الناتج، حيث كان معدل النمو الاقتصادي في 1993م إلى 4.6% ثم انخفض إلى 1.0% في العام 1994م، ثم ارتفع في عام 1996م إلى 11.6% ويعزى ذلك لارتفاع معدل النمو في قطاعي الزراعة والصناعة، وزاد معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ في متوسطة حوالي 5% في فترة الدراسة، مما يعني أن زيادة الإنفاق العام أدت إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة بعد دخول البترول كمكون أساسي في الصادرات عام 1999م.

وكذلك يشير الجدول (2) إلى أن النمو الاقتصادي بلغ في المتوسط في فترة التسعينيات حوالي 6%، وتزايد النمو الاقتصادي بعد دخول البترول كمورد أساسي من مكونات الناتج المحلي، وقد بلغ النمو الاقتصادي 8.4% في عام 2000م ليصل إلى أعلى معدل له في عام 2006م ليبلغ حوالي 10.4%. أما في الفترة من العام 2008م إلى العام 2012م فقد حافظ معدل النمو الاقتصادي على معدل عالي مقاساً بالرقم العالمي للنمو أعلى من 5% إذ بلغ في المتوسط حوالي 6.1% على الرغم من الأزمة المالية العالمية والحروب الأهلية المتعددة، أما في الفترة من العام 2013م إلى العام 2017م فبلغ معدل النمو حوالي 4% ويرجع ذلك لتأثر السودان بالانفصال دولة جنوب السودان وخروج البترول من الناتج بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي يمر بها السودان.

الجانب التطبيقي: منهجية التحليل:

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

توصيف النموذج واختبار سكون متغيرات النموذج:

يتضمن النموذج القياسي عدد من المتغيرات تم تحديدها من خلال الأدبيات المتمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وطبيعة المتغيرات الاقتصادية السائدة في الفترة الزمنية تحت الدراسة. وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة، وهي تعني بالتعبير عن الظاهرة موضع الدراسة في صياغة رياضية وذلك تعكس العلاقات المختلفة، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل على الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

وفيما يلي دراسة توضيحية لمراحل توصيف النموذج الدراسة:

تحديد المتغيرات

يتضمن النموذج المقترح لتقدير دالة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان والذي يشتمل على معادلة تم تحديدها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في التالي:

معادلة النمو الاقتصادي:

تشتمل على الآتي:

المتغير التابع:

أ. النمو الاقتصادي:

المتغير المستقل:

ب. الإنفاق العام.

الشكل الرياضي للنموذج:

تمت صياغة النموذج وفقاً للأشكال الرياضية التالية:

1/ الدالة الخطية:

وهي الدالة الخطية والتي تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$EG = B_0 + B_1GE+Ut----------1$$

2/ الدالة اللوغريثمية والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Log(EG) = B_0 + B_1log(GE)+Ut----------2$$

حيث أن:

النمو الاقتصادي = EG (Economic Growth)

الإنفاق العام = GE (Government Expenditure)

فحص وتقدير النموذج القياسي للدراسة

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار (Augemented Dickey Fuller) و (Philiiip&Perron) عند مستوي معنوية 5%

نتائج اختبارات جذور الوحدة results of Unit Root tests

جدول رقم (1) نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاختبارية (ADF)	مستوى الاستقرار
النمو الاقتصادي	-3.632896	8.111314	المستوى
الإنفاق الحكومي	-3.603202	4.077536	المستوى

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views

يتضح من الجدول رقم (1) لقد تم استخدام اختبار (ديكي فولر) لاختبار سكون المتغيرات. لذا من خلال الجدول (1) أعلاه لقد تم قبول فرضية التكامل من الدرجة صفر عند مستوي معنوية (5%) لمتغيري (النمو الاقتصادي) و(الإنفاق العام) باستخدام اختبار (ديكي& فولر) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغيرين (8.111314) و(4.077536) على التوالي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% والبالغة (3.632896−) و(−3.603202) مما يعني أن متغيري (النمو الاقتصادي والإنفاق العام) مستقران في مستواهما.

تقدير دالة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان:

لتقدير دالة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في السودان فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الاقتصاديE- views، وكان نموذج الانحدار المفترض في الصيغة التالية:

$$EG = B_0 + B_1GE + Ut$$

حيث أن:

النمو الاقتصادي = EG

الصادرات = GE

المتغير العشوائي = Ut

وسيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير دالة النمو الاقتصادي، وبعد إجراء عدة محاولات وباستخدام النماذج الرياضية المختلفة جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (2) نتائج تقدير النموذج

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوي المعنوية
C	220523.3	214353.1	1.028785	0.3153
الإنفاق العام	4.436173	1.118452	3.966350	0.0007

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E. Views

R^2(R-Squared) 0.95 F=115.4972

Prob (F.Statistic): 0.000000

DW: 1.5 White test: 0.1658

EG = 220523.3+ 4.436173 GE

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج:

أولاً. تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

جدول رقم (3) نتائج التقييم الاقتصادي لدالة النمو الاقتصادي

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
C	220523.3	يتفق مع النظرية الاقتصادية
الإنفاق العام	4.436173	يتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

يتضح من الجدول رقم (3) إن قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك علي النحو التالي:

*قيمة الثابت بلغت (220523.3) وهي قيمة موجبة وتدل علي قيمة النمو الاقتصادي عندما تكون المتغير المستقل تساوي الصفر.

*قيمة معامل الإنفاق العام بلغت (4.436173) وهي قيمة موجبة وتدل علي وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، أي كلما زادت النفقات العامة تزداد معدلات النمو الاقتصادي.

ثانياً. تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

جدول رقم (4) نتائج التقييم الإحصائي للدالة

المتغيرات	قيمة t	مستوي المعنوية	النتيجة
C	1.028785	0.3153	عدم وجود دلالة معنوية
الإنفاق العام	3.966350	0.0007	وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

R^2(R-Squared) 0.95 F=115.4972
Prob (F.Statistic): 0.000000

يتضح من الجدول رقم (4) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي ما يلي:

(أ) معنوية المعالم المقدرة:

ثبوت معنوية جميع المعالم في الدالة ما عدا ثابت المعادلة حيث لا يعتبر ذلك شرطاً ضرورياً وفقاً للنظرية الإحصائية, حيث نجد إن مستوي الدلالة لجميع المعاملات ما عدا الثابت اقل من مستوي المعنوية 5% حيث بلغت قيمة (t) للثابت (1.028785) بمستوي معنوية (0.3153) وقيمة (t) لمعامل الإنفاق العام (3.966350) بمستوي معنوية (0.0007), وإن قيمة مستوي الدلالة المعنوية اقل من 5% وهذه دلالة علي وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين (الإنفاق العام) (كمتغير مستقل) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

(ب) معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوي معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (115.4972) بمستوي معنوية (0.000000) وهي اقل من مستوي المعنوية (0.05)

(ج) جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد R^2(R−Squared) على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد (0.95) وهذا يعني إن 95% من التغيرات في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (الإنفاق العام) بينما (5%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير موجودة في النموذج ولكنها مضمنة في المتغير العشوائي، وهذه دلالة علي جودة توفيق العلاقة بين (الإنفاق العام) والنمو الاقتصادي.

ثالثاً. التقييم وفقا" للمعيار القياسي:

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لابد أن تُجري عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياس، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

– تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (D.W) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوي أو تقترب من القيمة المعيارية (S.V=2)، إذ بلغت قيمة ديربن – واتسوان (D.W) (1.5) في النموذج المقدر و تدل علي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

2. اختبار مشكلة اختلاف التباين أو (عدم ثبات تباين حد الخطأ):

– ويدل اختبارِ (White) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ إن النموذج المقدر لا يعاني من وجود هذه المشكلة حيث إن (Prob of F.Statistic) لمشاهدات النموذج غير معنوية إحصائيا عند مستوي الدلالة 5%، إذ بلغت قيمتها (0.1658) وبالتالي نقبل فرض العدم (H_0) أي عدم وجود مشكلة اختلاف في التباين ونرفض الفرض البديل (H_1).

وعليه نستنتج وفقاً لنتائج التقدير ما يلي:

مهما زاد أو انخفض مستوى الإنفاق العام من الناحية النظرية إلا أن الناحية الواقعية وهى الأكثر دقةً وتعتبر ذات منطق اقتصادي يمكن إتباعه أي أنه يحدث أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي, وكذلك تُشير الدلالة الإحصائية بين (الإنفاق العام) و(النمو الاقتصادي) على أن المتغير المستقل في النموذج يعتبر ذو أهمية بالغة في(النمو الاقتصادي) في السودان.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

نموذج تصحيح الخطأ لدالة النمو الاقتصادي

جدول (5) نتيجة تقدير نموذج تصحيح الخطأ لدالة النمو الاقتصادي وفقاً لمنهجية (ARDL)

Prob	t- statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.709791	0.218840	1.687213	EG(-1)
0.1270	-1.599802	0.300522	-0.480775	EG(-2)
0.8144	-0.238165	0.532103	-0.126728	GE(-1)
0.0000	13.48865	0.546606	7.372978	GE(-2)
0.0029	-0.894505	5724.870	-5120.925	CoinEq(-1)

المصدر: من نتائج التحليل E-views

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن النمو الاقتصادي يتأثر بالإنفاق العام لفترتين متباطئتين وبعلاقة طردية في الفترة السابقة, بينما يتأثر الإنفاق بعلاقة سالبة في الفترة الحالية ولم تثبت معنويته في نموذج تصحيح الخطأ, وإن معامل التصحيح سالب ومعنوي إذ بلغت قيمته (5120.925–) وهذا يدل على أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنمو الاقتصادي يتم تصحيحه بعد مرور سنة.

يتضح من الجدول (5) أن 99% من التغير في النمو الاقتصادي تم تفسيره بواسطة الإنفاق العام لفجوتين زمنيتين, والباقي وقدره 1% يعود لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال قيمة اختبار (Breush- Godfrey Serial Correlation LM Test) التي تبلغ (0.9483) وهي أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء.

مناقشة نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

أثبتت الدراسة إن السياسة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير من خلال الإنفاق العام السابق الذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي, ويؤثر إيجاباً في المدى الطويل.

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

بعد جمع البيانات من مصادرها بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء وفحصها للتأكد من سكونها باستخدام اختبار ديكي فولر, ثم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على ميل موجب للنمو الاقتصادي ودلالة إحصائية معنوية, فتحققت الفرضية.

الفرضية الأولى: توجد علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

بعد جمع البيانات من مصادرها بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء وفحصها للتأكد من سكونها باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لدالة النمو الاقتصادي وفقاً لمنهجية (ARDL) والحصول على علاقة توازنية في المدى الطويل للنمو الاقتصادي يتم تصحيحه بعد مرور سنة, قد تحققت الفرضية.

النتائج:

1. أثبتت نتائج الدراسة أن الإنفاق العام يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المدى القصير, بينما يكون أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ايجابياً في المدى الطويل.
2. دل معامل التحديد على جودة تقدير النموذج, حيث بلغ معامل التحديد 95% وهذا يعني أن 95% من التغيرات في المتغير التابع تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل, بينما 5% فقط يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج لا.
3. وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

التوصيات:

1. ترشيد الإنفاق العام مع توجيهه نحو القطاع الاستثماري حتى يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويكون له انعكاس موجب على النمو الاقتصادي.
2. تشجيع الإنفاق الاستثماري للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي حتى يدعم الجهاز الإنتاجي مما يكون له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.
3. وضع سياسة اتفاقية طويلة المدى واضحة الأهداف تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الاتفاقية ذات القيمة المرتفعة الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

1. العيسي 2006، اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.
2. سمير بن عباس، دراسة قياسية الأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2009م رسالة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2001 – 2012م.
3. عمر محمود أبوعيده 2015، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في فلسطين.
4. عبد القادر غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، الفترة الممتدة بين 1990 – 2006.
5. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005م.
6. كريم بودخدع، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 – 2009, رسالة ماجستير في النقود والمالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2001م.
7. محمد جبريل فضل الله 2012, اثر السياسة المالية على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان.
8. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.
9. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي– النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001م.
10. محمود حسين الوادي – زكريا حمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م.
11. ميشيل توادر، التنمية الاقتصادية، ترجمة " حسين حسن حمود، دار المريخ، الرياض، 2006م.
12. الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير مختلفة للفترة 1993– 2017م.